البرنامج التنفيذي حول ادارة المخاطر للعام 2010

الدروس التي استخلصناها

من تنظيم المؤسسة المالية الدولية

بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان

كلمة الدكتور جوزف طربيه

رئيس جمعية مصارف لبنان

و رئيس مجلس ادارة مدير عام - مجموعة الاعتماد اللبناني

أيها السيدات والسادة،

صباح الخير،
انه لمن دواعي سروري أن أفتتح اليوم البرنامج التنفيذي حول ادارة المخاطر للعام 2010، الذي تنظمه المؤسسة المالية الدولية، بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان. وباسم جمعية المصارف اسمحوا لي أن أرحب بكافة المتحدّثين والمشاركين، وأن أثني على جهود المنظمين الحثيثة في تنظيم هذا المؤتمر. ان وجود المؤسسة المالية الدولية للمرة الأولى في لبنان، وتعاونها مع جمعية المصارف لتنظيم مؤتمر حول ادارة المخاطر، وتنوع المشاركين فيه، يؤكد أهمية هذا الموضوع الذي يشغل العالم ورؤسائه حالياً.

ايها السيدات والسادة،

في عالمنا المعاصر السريع التطور والمترابط بعضه ببعض، وخاصة ما شهدناه عقب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بقريتنا الكونية، دخلنا، من دون أدنى ريب، في حقبة جديدة منوطة بالأنظمة المالية وادارة المخاطر. وما هو واضح حالياً، أن العالم وإقتصاده ما بعد الأزمة ليس كما قبلها، وخير دليل على ذلك السباق العكسي للخروج من العولمة كخشبة خلاص، بعدما كان الانغماس فيها مظهراً للتقدّم والازدهار. وأضحى المطلوب اليوم تدخل أكبر للحكومات، وسنّ تشريعات أكثر، والقيام بالاصلاحات الضرورية ووضع ضوابط أشد صرامة في ما يتعلّق بممارسة ادارة المخاطر. وقد أظهر "التسونامي الاقتصادي"أن مبادئ العولمة التي روّج لها العالم كنعمة، تحولّت سريعاً الى نقمة.

وأظهرت تداعيات الأزمة المالية أيضاً الحاجة الملّحة لابتكار تقنيات جديدة للرقابة وادارة المخاطر ترعى المؤسسات الكبرى الناشطة على الساحة العالمية لا سيما تلك التي كانت مسؤولة مباشرة عن اندلاع الأزمة المالية العالمية.

أيها السيدات والسادة،

ان السبب الحقيقي لانفجار الأزمة المالية، ليس مردّه فقط الى نقص أو خلل في التشريعات وسياسات المراقبة: فالمسؤولية كبيرة جداً على عاتق "صانعي الأسواق" او "اللاعبين" الذين تهافتوا وراء الربح السريع، بعدما تخلوا من دون مبرر عن الاسس والمعايير واخلاقيات التي تضبط مسار الأعمال في النظام الاقتصادي الحر، وافتقدوا الى الرؤيا الواضحة للتطور والتنمية المستدامة. وقد دخل أولئك اللاعبون في مضاربات شرسة سعياً وراء تسجيل الأرباح متناسين مصالح المساهمين. وهذا ما أدى الى الفوضى المالية التي لا يزال العالم يتخبط فيها اليوم. وشكلت هذه التداعيات موجة دومينو من الافلاسات في مصارف دولية، والدروس التي تعلمانها ستبقى متبعة في ممارسات ادراة المخاطر الى سنين مقبلة عديدة. وما زاد فجيعتنا ليس الخسائر التريليونية في الثروات، وانما فقدان ملايين الأشخاص في العالم لأعمالهم وطرد الملايين من منازلهم، وخسارة مداخيلهم، ومدخراتهم لتعليم أولادهم أو تقاعدهم وقد أمضوا حياتهم كلّها في جنيها.

وقد زاد من الخلل في الأطر الرقابية في الأسواق المالية، ما يعرف بالرفع المالي leverage وغياب الشفافية . الا ان الرفع المالي المفرط ليس السبب الوحيد وراء انفجار الأزمة المالية. فبالنظر الى معدلات الملاءة وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل 2 نجد أن بعض المصارف التي أفلست كانت من أكثر المصارف ملاءة في العالم. الا انه قياساً بالرفع المالي البسيط ,simple leverage فإن المصارف نفسها وجدت من بين الأسوء ملاءة. فالواضح اذاً أنه يجب ايلاء الرفع المالي المفرط وادارة المخاطر الضعيفة، العناية الفائقة التي تتطلبها.

وقد لعبت **مؤسسات التصنيف الدولية** دوراً بارزاً في مراحل عديدة من الازمة المالية. ونجد انه بات من الضروري جداً أن تُخضع السطات الرقابية هذه المؤسسات للرقابة الالزامية، بهدف تحسين الشفافية والتقليل من تضارب المصالح في عملية تصنيف الشركات.

ان **هيكلية المكفآت الضخمة** التي يحصل عليها بعض العاملين في المصارف والمؤسسات المالية كانت أيضاً من الأسباب التي أدت الى تفاقم الأضرار في الاقتصاد العالمي والتي ساهمت بدورها في افلاس الكثير من الشركات حيث هم يعملون. ان سياسات المكافآت المشروطة بأرباح مرتفعة يجب أن تأخذ بعين

الاعتبار المخاطر المتعلقة بها ومصلحة المساهمين على حد سواء. وهذا ما يجب ان ترمي اليه أي سياسة حوكمة رشيدة. وقد تبيّن أن اي هيكلية للحوكمة الرشيدة واي سياسة للمكافآت لا تأخذ بعين الاعتبار مراقبة المخاطر، هي حكماً غير مجدية.

وان كان ثمة درس نستخلصه من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فهو ان الرقابة الفاعلة يجب أن تكون في سلّم الأولويات في مؤسساتنا المصرفية، وعلى السلطات الرقابية ان تنهج نهجاً حذراً وصارماً. ففي لبنان مثلاً، وعلى الرغم من تشابك الأسواق المالية في العالم، تجاوز الاقتصاد اللبناني الأزمة الاقتصادية بنجاح على عكس تيار الأزمة.، بفضل السياسة النقدية الحذرة المتبعة من قبل مصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، اضافة الى الحوار المفتوح مع قيادات القطاع المصرفي من خلال جمعية مصارف لبنان. وقد تضافرت الجهود جميعها للتصدي لمخاطر الاستثمارات في الأدوات المالية المركّبة في القطاع العقاري. فقد حظّر المصرف المركزي المصارف التجارية من الاستدانة المفرطة، حيث أنه فرض عليها الابقاء على 30% من الأصول على شكل سيولة. وحظّر على المصارف التجارية الاستثمار في أدوات دين خطرة مركبة. وقد حمل المصرف المركزي المصارف التجارية الصغيرة على الدمج مع مصارف كبيرة تفادياً لتعثّرها. وهكذا لم تتأثر المصارف اللبنانية بالأصول السامة المنتشرة عالمياً. وكان على المصارف الحصول على موافقة مصرف لبنان للاستثمار في الأدوات المالية المركبة، مما حد من شهية المصارف على الاستثمار فيها. وحظّر المصرف المركزي المصارف التجارية من الاستثمار في الأدوات المركبة الا ما نسبته 5% من الأموال الخاصة . وحظّر ايضاً، منذ العام 2004 المصارف التجارية من الاستثمار في أدوات الـsubprime.
كما وشكل قرار سلطاتنا النقدية تنفيذ مقررات لجنة بازل 2 دعامة قوة في قطاعنا المصرفي. وفي ورشة التحضير لتنفيذ بازل 2 أصدر مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف سلسلة تعاميم وتوجيهات شكّلت المظلة التشريعية لتنفيذ برنامج ادارة مخاطر فاعلة تشمل دعائم بازل 2، بما يتناسب مع حجم وتطور كل مؤسسة مالية.

وتجدر الاشارة الى ان نظام لبنان الحالي صُنف من قبل الهيئات الدولية كنظام منيع اجتاز بنجاح الوان كثيرة من التجارب القاسية وسيناريوهات الضغط، الداخلية منها والحروب الخارجية وعدم الاستقرار

السياسي. وقد شهد العالم اننا مثال اقتصادي يحتذى به، والأهم اننا نموذج مصرفي في ما خص ادارة الأزمات، والتطور في ظل التحديات.

أيها السيدات والسادة،

لا شك ان الوقت وقت تحديات كبرى، ولكنه أيضاً وقت الفرص الكبيرة للمضي قدماً في ظل مراحل التغيير الحاصلة على الساحة الدولية. ان وضع اطار لادارة المخاطر في المصارف لا يتوقف فقط على التحقق التشريعي، انما هو ثقافة تمتد على كافة المستويات في أي مؤسسة.

يمكن تلخيص الدروس التي استنتجناها، بحاجة المجتمع الدولي الى:

- وضع نظام جديد من المستلزمات يلزم المصارف على التحوط بنسب سيولة كافية.
- وضع قوانين جديدة تُخضع مؤسسات التصنيف للرقابة الالزامية، بهدف تحسين الشفافية والتقليل من تضارب المصالح في عملية تصنيف الشركات.
- تنفيذ الورقتين الاستشاريتن الصادرتين عن بازل 2 واللتين تضمان اقتراحات من شأنها أن تعزز القوانين التي ترعى الرأسمال والسيولة من أجل توفير قطاع مصرفي أكثر تحصناً وصلابة.
- تطوير ادوات قياس المخاطر الائتمانية للغير
- تجنب الأزمات عن طريق نشر ثقافة ادارة مخاطر فاعلة والابلاغ عن المخاطر الى الادارة العليا وهيئات المخاطر ومجالس الادارة بطريقة فاعلة وسريعة.
- تطوير المستلزمات الحالية لمخاطر رأس المال المثقلة من خلال ما يعرف بمعدّل الرفع المالي البسيط، وهو أمر مهم جداً لأنه يشكل صمام الأمان في وجه ثغرات مستلزمات المخاطر المثقلة. وهو يؤمن حد ادنى من رأس المال في أيام الازدهار لحماية المصارف من الخسائر غير المتوقعة أو من المخاطر التي لم يتم تقييمها بشكل جيد.

تشكل الادارة الحكيمة للمخاطر ركيزة العمل في قطاعي المصارف والمال وهي أيضاً الأساس المتين لكل تطور واستقرار وتنمية مستدامة في المصارف والاقتصاديات.

وأخيراً اسمحوا لي أن أرحّب بكم مجدداً في لبنان، وأن أتمنى للبرنامج التنفيذي حول ادارة المخاطر للعام 2010 كل النجاح والازدهار. وشكراً لاصغائكم.